ترجمة: خبر صحفي منشور على موقع منظمة الجمارك العالمية بتاريخ 2019/4/8
مديرية الإستراتيجيات والتطوير المؤسسي/قسم الترجمة

منظّمة الجمارك العالمية تبرز أعمالها المتعلّقة بالتّجارة الإلكترونية في أسبوع الأونكتاد للتّجارة الإلكترونية

بدعوة من مؤتمر الأمم المتّحدة للتّجارة والتّنمية (UNCTAD)، شاركت منظّمة الجمارك العالمية في أسبوع الأونكتاد للتّجارة الإلكترونية الذي عقد في الفترة من الأول حتى الخامس من نيسان الحالي تحت شعار "من الرقمنة إلى التنمية".

ويعتبر أسبوع الأونكتاد للتجارة الإلكترونية تجمعاً سنوياً شارك به أكثر من 1200 شخصية من صنّاع السّياسات ومسؤولي التّجارة الإلكترونية الرّائدة بالإضافة إلى المعنيين في المنظّمات الدولية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص وبنوك التّنمية والمؤسّسات الأكاديمية والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم.

وقد تخلل هذا الحدث عقد جلسة نقاشيّة حول "المعايير العالمية للتّجارة الإلكترونية الفعّالة والمستدامة والشاملة عبر الحدود" نظمتها منظّمة الجمارك العالمية. وضمت هذه الجلسة مندوبين عن وكالة خدمات الحدود الكندية ومنظّمة التّجارة العالمية والغرفة التّجارية الدّولية ومجموعة (GEA) والاتحاد البريدي العالمي. كما ناقشت الجلسة المتطلبات الاستراتيجية التي تنطوي عليها المعايير العالمية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود ةالّتي تهدف إلى توفير التّناسق وإمكانية التنبؤ من خلال ولايات لقطاع الخاص من ناحية وتحقيق تطلّعات المستهلكين والحكومات من ناحية أخرى.

ولهذه الغاية ، لوحظ أن إطار منظّمة الجمارك العالمية للمعايير المتعلّقة بالتّجارة الإلكترونية عبر الحدود يمثّل تطوراً إيجابياً تجاه توفير حلول عملية لتدفق سلس عبر الحدود للطرود البريدية المتزايدة باستمرار، مع معالجة بعض التّحديات المرتبطة بها مثل السلامة والأمن ، وتحصيل الإيرادات وغيرها من الالتزام المنظم. كما يوفّر الإطار معايير عالميّة أساسية ويعالج الجوانب الماديّة للتّجارة الإلكترونية لإيجاد/ دعم بيئة آمنة ومستدامة للتجارة إلكترونية عبر الحدود؛ بالإضافة غلى توفير مرونة كافية للتّكيف مع الظّروف والخصوصيّات المحلية.

وقد أشار أعضاء الفريق إلى التّعاون المستمر بين منظّمة الجمارك العالمية ومنظّمة التّجارة العالمية في مجال التجارة الإلكترونية في ما يخص معالجة القضايا التي تندرج ضمن المجالات ذات الصلة. ولوحظ أيضًا أن إطار معايير منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية عبر الحدود وما يرتبط به من عمل يمكن أن يكمل النقاش الجاري والعمل المتوخى في منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية. علاوة على ذلك ، أكد الطرفان على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الحالية بما في ذلك اتفاقية تسهيل التجارة (TFA) ومعايير الاتحاد البريدي العالمي ومبادرات التحديث البريدي التي يمكن أن تدعم التجارة الإلكترونية.

إلى جانب ذلك، أكدت اللجنة على أهمية الإرادة السياسية والشمولية وتوفير أرضية العمل المناسبة من خلال وضع وتنفيذ إجراءات مبسطة للتخليص في الحدود ، وفي الحالات المناسبة ، إدارة الحدود القائمة على الحسابات، خاصةً للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEs) التي تعتبر محرومة بشكل غير متناسب. كما تم تسليط الضوء على الدور المتزايد للوسطاء في مساعدة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمشترين والمستهلكين في تلبية إجراءات الامتثال التنظيمية والتخليص الحدودي.

كما وشاركت منظمة الجمارك العالمية وجهة نظرها في جلستين أخريين هما: "قياس ورشة عمل التجارة الإلكترونية" و "تعزيز الإصلاحات لضمان تسخير البلدان النامية لمزايا التجارة الإلكترونية: التركيز على دور أنظمة" الحد الأدنى".

من جانب آخر، شاركت منظمة الجمارك العالمية أيضًا في العديد من الجلسات ، لا سيما الحوار الرفيع المستوى حول موضوع: "من الرقمنة إلى التنمية" والدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وعُقد عدد من الاجتماعات الثنائية مع المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والمنظمة الدولية للنقل الجوي (IATA) والمنظمة الدولية للمقايس (ISO) والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)) لاستكشاف الفرص لمزيد من التعاون.

وأكدت نسخة هذا العام من أسبوع التجارة الإلكترونية ، على وجه الخصوص ، على الحاجة إلى إزالة الحواجز بين المؤسسات والحكومات ومجالات السياسة العامة من أجل المساهمة الفعالة للتجارة الإلكترونية في التنمية المستدامة.